

25 October 2011

Arabic, English and Russian only\*

اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات  
والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط  
الدورة السادسة والأربعون  
فيينا، ١٩-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*\*  
تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية  
في دورتها الرابعة والأربعين

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية  
في دورتها الرابعة والأربعين

- ١- اعتمدت اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط في دورتها الرابعة والأربعين، التي عُقدت في فيينا من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، مجموعة من التوصيات بعدما نظرت الأفرقة العاملة في المواضيع المبينة أدناه.
- ٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، أُرسِل تقرير الدورة الرابعة والأربعين إلى الحكومات الممثلة في تلك الدورة. وأُرسِل استبيان بشأن تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في الدورة الرابعة والأربعين مع المذكرة الشفوية CU 2011/113 المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١١، لكي تُقدّم الردود عليه بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١.

\* الإنكليزية والروسية والعربية هي لغات عمل اللجنة الفرعية.

\*\* UNODC/SUBCOM/46/1



٣- وقد أُعدَّ هذا التقرير بالاستناد إلى المعلومات التي قدّمتها الحكومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ردًا على ذلك الاستبيان. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت قد وردت ٧ ردود من حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وقطر وكازاخستان ومصر.

## الموضوع ١: مواجهة التحدي المستمر الناشئ عن الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية في المنطقة

### التوصية (أ)

ينبغي أن تشجّع الحكومات على إقامة تعاون وثيق فيما بين الأجهزة على حدودها البرية والبحرية والجوية وعلى النظر في إنشاء وحدات متخصصة مكرّسة لاستعراض المعلومات التي تمكّن من انتقاء وتفتيش أشخاص معيّنين وعمليات نقل وبيع محل الاهتمام من أجل ضمان وجود ضوابط جيّدة التنظيم وكفالة استخدام المهارات الفنية والموارد المتاحة للوكالات والسلطات التشريعية استخداما كاملا وذلك من خلال الاستثمار العام في تلك الضوابط الرقابية.

٤- أفادت الحكومة المصرية بوجود تعاون وثيق بين جميع الأجهزة الوطنية المعنية. وذكرت أن لدى هذه الأجهزة إدارات معنية بالاتصال والتنسيق الداخلي فيما بينها وأن هذه الأجهزة تبدي أيضا تعاونًا وثيقًا مع أجهزة مكافحة مراقبة المخدرات في البلدان المجاورة.

٥- وأفادت الحكومة العراقية بأن وزارة المالية/الهيئة العامة للجمارك قد زوّدت نقاط التفتيش على الحدود بمعدات للكشف عن المخدرات. كما أفادت بوجود تعاون بين وزارات الصحة والمالية والداخلية في مراقبة العقاقير والمخدرات على الحدود وفي المطارات.

٦- وذكرت الحكومة الأردنية أن هذه التوصية قد نُفذت من خلال التنسيق بين دائرة الجمارك الأردنية والأجهزة الأمنية في تصنيف البضائع والشركات حسب درجة الخطورة.

٧- وأشارت الحكومتان الكازاخستانية والقطرية إلى أنهما اتخذتا الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التوصية.

٨- وأفادت الحكومة العُمانية بوجود وحدات على الحدود مخصّصة لاستعراض المعلومات.

٩- وأفادت الحكومة القطرية بأن هذه التوصية موضع الاعتبار والتنفيذ.

١٠- وأفادت الجمهورية العربية السورية بوجود تعاون وثيق بين جميع الأجهزة المعنية بمراقبة المخدرات أو ببعض جوانب تعاطي المخدرات تحت مظلة اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات.

## التوصية (ب)

رغبةً في تعزيز التصدي لتسريب مواد السلائف الكيميائية على نحو غير مشروع من التجارة المشروعة، ينبغي للحكومات أن تدعم أجهزتها المعنية بإنفاذ القوانين لإقامة شراكات تعاون مع الصناعة الكيميائية في القطاع الخاص والحصول على دعمه للمبادرات الوطنية لمكافحة المخدرات.

١١ - أفادت الحكومة المصرية بأنها تبدي تعاوناً وثيقاً مع شركات القطاع الخاص التي تقوم بنقل السلائف والمواد الكيميائية.

١٢ - وأشارت الحكومة العراقية إلى تطبيق قواعد صارمة على إصدار شهادات استيراد السلائف الكيميائية مع وجود رقابة صارمة على الشحنات السابقة وكيفية استهلاكها ومستخدميها النهائيين. وذكرت أن وزارة التجارة قد وضعت قواعد جديدة لتنظيم إصدار تراخيص استيراد هذه المواد الكيميائية بعد الحصول على موافقة وزارة الصحة.

١٣ - وأفادت الحكومة الأردنية بأن عمليات الإشراف على شركات القطاع الخاص القائمة باستيراد وتصنيع السلائف الكيميائية والتنسيق معها تنفذ من خلال المؤسسة العامة للغذاء والدواء.

١٤ - وأشارت الحكومة الكازاخستانية إلى أنها قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التوصية.

١٥ - وأفادت الحكومة العُمانية بوجود تعاون وثيق مع القطاع الخاص لمراقبة التعاملات في السلائف الكيميائية.

١٦ - وأبلغت الحكومة القطرية بأن إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية (وزارة الصحة) قد وضعت ترتيبات مع القطاع الخاص بشأن السلائف الكيميائية.

١٧ - وأكدت الجمهورية العربية السورية أن هذه الآلية موجودة بالفعل. وقالت إن وزارة الصحة فرضت قيوداً على استخدام ما يُستبان إساءة استعماله من مواد في الصناعات الصيدلانية، مثل البنزكسول والديكستروبروبوكسيفين والكوديين.

## التوصية (ج)

ينبغي للحكومات في المنطقة أن تولي أولوية لتشجيع أجهزتها المعنية بإنفاذ القوانين على تبادل المعلومات والتعاون في مجال التدريب وبناء القدرات عبر الحدود وأن تشارك وتتعاون في عمليات التسليم المراقب لتفكيك عصابات الاتجار المتطورة.

- ١٨ - أفادت الحكومة المصرية بأنها تتعاون في مجال التدريب. وقالت إن لدى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات التابعة لها مركزا للتدريب يرعاه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإن المركز يتولّى تدريب الموظفين من الدول العربية والأفريقية ودول الكومنولث، وقالت إنها تتعاون مع البلدان الأخرى في التحري والتحقيق في القضايا باستخدام أسلوب التسليم المراقب.
- ١٩ - وأفادت الحكومة العراقية بأن التعاون قائم بين وزارة الداخلية والوزارات المماثلة في البلدان المجاورة من خلال التوصيات التي أشار بها المكتب العربي لشؤون المخدرات.
- ٢٠ - وأبلغت الحكومة الأردنية بإجراء العديد من عمليات التسليم المراقب مع البلدان المجاورة، من بينها ١٧ عملية من هذا القبيل في عام ٢٠١٠ وحده.
- ٢١ - وأكدت حكومة كازاخستان أنها قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التوصية.
- ٢٢ - وأفادت الحكومة القطرية بأن إدارة مكافحة المخدرات تتعاون مع الأجهزة المعنية داخل البلد وكذلك مع البلدان المجاورة.
- ٢٣ - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى وجود تعاون وثيق مع البلدان المجاورة في مجال تبادل المعلومات وتنفيذ عمليات التسليم المراقب والعمليات المشتركة لمكافحة عصابات تهريب المخدرات والاتجار بها.

## الموضوع ٢: استخدام الإنترنت في الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية ومواد السلائف الكيميائية

التوصية (أ)

ينبغي للحكومات أن تضمن إدراك أجهزتها المعنية بإنفاذ القوانين أهمية الأدلة الإلكترونية المستقاة من معدات كالهواتف المحمولة والحواسيب الشخصية ووحدات الذاكرة وغير ذلك من أجهزة تخزين البيانات عند التحقيق مع الأشخاص الضالعين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة.

٢٤ - أفادت الحكومة المصرية بأن لديها تقنيات حديثة في هذا المجال، حيث إن لدى وزارة الداخلية قطاعا لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يقوم بتحليل البيانات ويستخلص استنتاجات باستخدام الهواتف المحمولة والحواسيب ويحقّق في الجرائم المرتكبة باستخدام هذه التقنيات في إطار من الشرعية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

- ٢٥- وأشارت الحكومة العراقية إلى أن أجهزة إنفاذ القوانين لديها تعي أهمية هذا القطاع وأنه مشمول بقانون واجبات رجل الشرطة في مكافحة الجريمة.
- ٢٦- وأشارت الحكومة الأردنية إلى أن هذه التوصية نُفّذت من خلال تدريب العاملين في إدارة مكافحة المخدرات على كيفية تحليل واسترداد المعلومات من الأدلة الرقمية.
- ٢٧- وأفادت الحكومة الكازاخستانية بأن هناك حاجة إلى استحداث آلية وإجراءات لجمع المعلومات من المعدات الإلكترونية ووضع إجراءات من أجل جعل تلك المعلومات مقبولة من الناحية القانونية في المحاكم كأدلة رقمية.
- ٢٨- وأفادت الحكومة القطرية بأن هذه التوصية موضع الاعتبار والتنفيذ.
- ٢٩- وأفادت حكومة الجمهورية العربية السورية بأنه عند وجود أي إشارة تدلّ على استخدام الأجهزة الإلكترونية في ارتكاب جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، يتم التواصل مع الجهات المختصة للتحقق من هذه الأدلة بما يخدم التحقيقات الجارية ويحقق العدالة.

#### التوصية (ب)

- لمواجهة التحدي الناشئ عن جرائم الفضاء الحاسوبي الجديدة التي تُرتكب بتسخير تكنولوجيات الاتصال الجديدة، ينبغي للحكومات أن تتخذ خطوات لضمان أن تكون تشريعاتها الوطنية ملائمة حتى يتسنى جمع الأدلة الإلكترونية اللازمة لنجاح إجراءات المقاضاة.
- ٣٠- أفادت الحكومة المصرية بأن ذلك يتم بالتعاون مع الأجهزة المعنية.
- ٣١- وأفادت الحكومة العراقية بإدراج مادة خاصة بهذا الموضوع في مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد.
- ٣٢- وأكدت الحكومة الأردنية أن وحدة متخصصة قد أنشئت في إدارة البحث الجنائي والمختبر الجنائي لتحليل البيانات الإلكترونية فضلا عن أن العديد من العاملين في إدارة مكافحة المخدرات قد تلقوا تدريباً في هذا المجال.
- ٣٣- وأشارت الحكومة الكازاخستانية إلى أن التشريع الساري ينصّ على تدابير للتحريّ مثل فحص معدات الاتصال وقالت إن من المهم استحداث تشريع وطني بشأن تطبيق أجهزة إنفاذ القوانين لتدابير التحريّ ذات الصلة، مثل العمليات السريّة.
- ٣٤- وأفادت الحكومة العُمانية بصدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١٢، بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠١١.

- ٣٥- وأفادت الحكومة القطرية بأن هذه التوصية موضع الاعتبار والتنفيذ.
- ٣٦- وأبلغت الجمهورية العربية السورية أيضا بصدور القانون رقم ٤ بشأن التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة ويتضمّن هذا القانون مجموعة من المواد التي تبين كيفية التعامل مع الأدلة الإلكترونية والأخذ بها كدليل مشروع لدى المحاكم.

#### التوصية (ج)

- ينبغي للحكومات أن تشجّع أجهزتها المعنية بإنفاذ القوانين على وضع استراتيجية للأدلة الرقمية كخطوة أولى نحو ضمان فعالية معالجة واسترجاع الأدلة الرقمية المستقاة أثناء التحقيق بشأن الأشخاص الضالعين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات.
- ٣٧- أفادت الحكومة المصرية بأن هذه الاستراتيجية قد وضعت بالتعاون مع الأجهزة المعنية.
- ٣٨- وأفادت الحكومة العراقية بأن هذه الاستراتيجية ما زالت قيد الدراسة والفحص والإنجاز.
- ٣٩- وأفادت الحكومة الأردنية بأن هذه التوصية نُفذت عن طريق تمكين العاملين من المشاركة في برامج ودورات تدريبية بغرض تعريفهم بكيفية التعامل مع الأدلة الرقمية.
- ٤٠- وأكدت الحكومة الكازاخستانية على الحاجة إلى اعتماد إطار قانوني لأمن البيانات واستخدام وسائل تخزين البيانات الإلكترونية كأدلة رقمية.
- ٤١- وذكرت الحكومة العُمانية بأن العمل يجري على وضع استراتيجية من هذا القبيل.
- ٤٢- وأفادت الحكومة القطرية بأن هذه التوصية موضع الاعتبار والتنفيذ.
- ٤٣- وذكرت الجمهورية العربية السورية أن إدارة مكافحة المخدرات تتبنّى كغيرها من الجهات التابعة لوزارة الداخلية مشروعاً للأتمتة الكاملة لجميع البيانات والمعلومات والوثائق الخاصة بالسوابق والطلبات مما يسهّل عملية الرجوع إليها عند الحاجة.

### الموضوع ٣: المنشطات الأمفيتامينية

#### التوصية (أ)

من الضروري أن تردّ الحكومات على استبيانات التقارير السنوية وأن توجّهها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأن تكفل دقّة وشمول المعلومات الواردة فيها، لأنّ وضع استراتيجيات للتدابير المضادة الفعّالة بخصوص المنشطات الأمفيتامينية يعتمد بقدر كبير

على إمكانية الحصول على بيانات دقيقة تتعلق بمدى انتشار هذه المواد (مثل المعلومات عن الكميات المصادرة وأنماط التعاطي وعدد الأشخاص الذين يلتمسون العلاج).

٤٤ - أفادت الحكومة المصرية بأن الاستبيانات الواردة بشأن المنشطات الأمفيتامينية تستوفي بكل دقة.

٤٥ - وأكدت الحكومة العراقية أن استبيانات التقارير السنوية (الاستمارة D) تُسلّم سنويا إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

٤٦ - وأشارت الحكومة الأردنية إلى أنها تستوفي بصورة دورية الاستمارات والاستبيانات الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتقدّم جميع المعلومات الحديثة في هذا الشأن.

٤٧ - وذكرت الحكومة الكازاخستانية أن السلطات المختصة في الدولة تستوفي استبيانات التقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كل عام وتقدّمها عبر القنوات الدبلوماسية.

٤٨ - وأفادت الحكومة العمانية بأن المكتب التنفيذي قد اتخذ الإجراءات اللازمة لضمان وصول معلومات دقيقة وشاملة من خلال تعبئة الاستبيانات السنوية الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يخص أنماط التعاطي وعدد الأشخاص الذين يلتمسون العلاج.

٤٩ - وأفادت الحكومة القطرية بأن هذه التوصية موضع الاعتبار والتنفيذ.

٥٠ - وأكدت حكومة الجمهورية العربية السورية أنه يتم الإجابة على جميع الاستبيانات الواردة سواء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أو اللجان الفرعية الإقليمية ودون الإقليمية.

#### التوصية (ب)

ينبغي تشجيع الحكومات على استقصاء احتياجاتها المحلية من مواد السلائف الكيميائية حيثما لم يتم ذلك فعلا، من أجل تنفيذ نظام للتقديرات وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن الاحتياجات الوطنية السنوية من تلك المواد.

٥١ - أفادت الحكومة المصرية بأن ذلك يتم من خلال استيفاء الاستبيانات الخاصة بالاحتياجات السنوية بمعرفة الإدارة المركزية للشؤون الصيدلانية بالتعاون مع هيئة التنمية الصناعية.

- ٥٢ - وأشارت الحكومة العراقية إلى أن المعلومات السنوية عن الواردات من السلائف الكيميائية والاحتياجات لها قد قُدمت إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في الاستمارة D.
- ٥٣ - وأكدت الحكومة الأردنية أن المؤسسة العامة للغذاء والدواء قد حدّدت احتياجات الشركات من السلائف الكيميائية وأدرجتها في البيانات ذات الصلة في الاستمارة D.
- ٥٤ - وأفادت الحكومة الكازاخستانية بأن السلطات المختصة في الدولة تستوفي سنويا استبيانات التقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتقدمها عبر القنوات الدبلوماسية.
- ٥٥ - وأفادت الحكومة العمانية بأن في حال استيراد شركة لسلائف كيميائية، لا يوافق على إصدار إذن الاستيراد إلا بعد تقديم نسخة من طلب الاستخدام (أمر الاشتراء) من الشركة المستخدمة، على أن يحتوي الطلب على اسم المادة والكمية المراد استهلاكها.
- ٥٦ - وأفادت الحكومة القطرية بأن التوصية قيد التنفيذ بمعرفة إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية (وزارة الصحة).
- ٥٧ - وأفادت الجمهورية العربية السورية أيضا بأن وزارة الصحة تبلغ سنويا الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات باحتياجات البلد السنوية من السلائف الكيميائية. كما أبلغت الجمهورية العربية السورية بأنها اعتمدت نظام "بن أونلاين" للإبلاغ بالاتصال الحاسوبي المباشر عن احتياجاتها من هذه المواد.

#### التوصية (ج)

- ينبغي للحكومات أن تشجّع تحليل المنشّطات الأمفيتامينية المصادرة وتدعم تبادل نتائج التحليلات بين المختبرات الوطنية والأجهزة المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، من أجل التعرف على العناصر النشطة ومصادر التصنيع الشائعة، وتدعم بالتالي تفكيك شبكات الاتجار من خلال اكتشاف دروب التهريب وأنماط التوزيع.
- ٥٨ - أفادت الحكومة المصرية بأن هذا يتم من خلال التفاعل والتعاون مع المختبرات الكيميائية بمصلحة الطب الشرعي.
- ٥٩ - وأشارت الحكومة العراقية إلى أن المنشّطات الأمفيتامينية المضبوطة تخضع للتحليل ولكن لا توجد مادة في القانون تجرّم الاتجار غير المشروع بهذه المواد. وأفادت بأن المنشّطات الأمفيتامينية سوف تدرج في القوائم الملحقة بمشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد.

- ٦٠- وذكرت الحكومة الأردنية أنّ إجراء قد اتخذ لتتبع حركة ومصادر صنع أفراس الكابتاغون بالتعاون مع الإنترنتبول والشرطة الاتحادية الألمانية.
- ٦١- وذكرت الحكومة الكازاخستانية أنّ السلطات المختصة في الدولة تستوفي في كل عام استبيان التقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتقدمها عبر القنوات الدبلوماسية.
- ٦٢- وأفادت الحكومة العمانية بعدم اتخاذ أيّ إجراء في هذا الشأن.
- ٦٣- وأفادت الحكومة القطرية بأنّ إدارة مكافحة المخدرات تجري تحاليل على المنشطات الأمفيتامينية المضبوطة من خلال إدارة المختبر الجنائي التابع لوزارة الداخلية.
- ٦٤- وأفادت حكومة الجمهورية العربية السورية بأنّ إدارة مكافحة المخدرات تطبّق هذه الآلية منذ وقت طويل باعتبار أنّ هذه المواد هي الأكثر تهريباً بطريق العبور عبر البلد. وذكرت أنّ إدارة مكافحة المخدرات تبلغ الجهات المختصة في البلدان المصنعة بمناطق التصنيع كلّما توصلت إلى معلومات في هذا الشأن.